



من في مقعد القيادة؟

تركيز تحليل الحماية بقيادة محلية عبر التخطيط والاستجابة والمرحلة الانتقالية

أسبوع الشبكات والشرائط الإنسانية 4 | (HNPW) مارس 2026

شبكة الجهات الفاعلة المحلية لتحليل الحماية (PALAN)، لجنة الإنقاذ الدولية، مجموعة الحماية العالمية، أوكسفام، المجلس الدنماركي للاجئين، المجلس الدنماركي للاجئين، CBM، ProLAC، العمل ضد الجوع، بدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية	الجهة المنظمة
سارة برود، أخصائية السياسات الرئيسية للمساعدات الإنسانية، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)	مديرة الجلسة
<ul style="list-style-type: none"> جانيت فرنجيه، المؤسس والمدير التنفيذي، جمعية حماية داعم عطاء (HDA)، لبنان توبنت وروه أودراندني، المدير التنفيذي، وكالة الشباب النشط (AYA)، جنوب السودان ميدون باثيلي، مدير المشروع وقائد الحماية، أكشن موبتي، مالي محمد حامد، مؤسس مشارك، جمعية السفراء للأشخاص ذوي الإعاقة، سوريا أديس فيكتور، المدير التنفيذي لمنظمة الوصول للإدماج الاجتماعي، جنوب السودان كارمن زانيدا فيفاس فرانكو، مديرة مرصد التحقيقات الاجتماعية على الحدود (ODISEF)، فنزويلا 	المتحدثون
4 مارس 2026	التاريخ
الإنجليزية، العربية، العربية، الفرنسية، الإسبانية (ترجمة فورية)	اللغات
انظر صفحة فعالية HNPW	التسجيل بالتقريب

1. الخلفية والغرض

تم تنظيم هذه الجلسة من قبل شبكة الفاعلين المحليين لتحليل الحماية (PALAN)، وهي شبكة من منظمات المجتمع المدني المحلية التي تدعمها لجنة الإنقاذ الدولية في إطار مشروع ممول من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، إلى جانب المتعاونين في مجال البحوث المشتركة بين الوكالات. عرضت الندوة النتائج المستخلصة من جهد بحثي مشترك بين الوكالات استمر ستة أشهر لدراسة الممارسات التي تعزز الإدماج الهادف وقيادة المنظمات المحلية والوطنية في عمليات تحليل الحماية المشتركة بين الوكالات. هدفت الجلسة إلى:

- مشاركة النتائج والتوصيات الرئيسية من المنظمات المحلية المشاركة في مبادرة بحثية عالمية حول مشاركتها في مبادرات تحليل الحماية وقيادتها لها.
- دعم الروابط وتعزيز المشاركة بين المنظمات المحلية والوطنية والمبادرات المشتركة بين الوكالات التي تقود عمليات التحليل والتخطيط الاستراتيجي وتعزيز مسارات لتعزيز تبادل القدرات وتبادل الأقران ودعم وتفعيل خبراتهم في تحليل الحماية.
- تيسير الحوار الموضوعي المشترك بين الوكالات، المرتكز على وجهات نظر الجهات الفاعلة المحلية، حول كيفية دمج تحليل الحماية بقيادة محلية في إعادة تعيين العمل الإنساني وإعادة التفكير في الهيكل الإنساني.

2. منهجية البحث والنتائج الرئيسية



خلفية وأهداف البحث

مخاطر الحماية التي تؤثر على حياة الملايين معقدة وتحتاج إلى فهم مشترك وتعاون بين جميع المشاركين في العمل الإنساني - بما في ذلك دور هادف للجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة. وعلى الرغم من أن السياسات العالمية تشدد على أهمية تحليل مخاطر الحماية والاحتياجات الإنسانية من وجهة نظر الأشخاص الأكثر تضرراً، إلا أن أصوات الأشخاص المتضررين من الأزمات ومنظماتهم غالباً ما تُستبعد عند تحديد الأولويات وتفسيرها واتخاذ القرارات بناءً على التحليل. وفي السنوات الأخيرة، بُذلت جهود في السنوات الأخيرة لتحسين كيفية إجراء تحليل الحماية واستخدامه في المساحات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك خطط الاستجابة الإنسانية الوطنية؛ ومع ذلك، كانت هناك فجوة واضحة في إشراك الجهات الفاعلة المحلية بشكل هادف في هذه العملية. وبالمثل، تسلط مناقشة دورة التخطيط الإنساني الضوء على أن تقديم عملية شاملة وخاضعة للمساءلة بشكل كامل يتطلب "مشاركة هادفة ومستمرة مع المجتمعات المتأثرة بالأزمات بكل تنوعاتها لضمان أن تعكس خطة الاستجابة الوطنية الإنسانية أولويات الناس وقدراتهم وأفضليتهم" و"مشاركة المنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية) طوال العملية" وفي المراحل الحرجة¹. ومع ذلك، هناك تحديات هيكلية وتنظيمية وتحديات خاصة بالسباق تتطلب تركيزاً وفهماً محددين.

ولمعالجة هذه الفجوة في التعلم، قامت شبكة الجهات الفاعلة المحلية لتحليل الحماية (PALAN) التي عقدتها لجنة الإنقاذ الدولية، بالتعاون مع مجموعة الحماية العالمية، ومجتمع الممارسة للحماية بقيادة المجتمع المحلي، والمجموعة المرجعية للإعاقة، ومبادرة تدابير بناء الثقة في المجتمع المحلي، ومركز تنسيق الاستجابة للحالات الطارئة، ومؤسسة التعاون الإنمائي في حالات الكوارث، ومؤسسة التعاون الإنمائي في حالات الكوارث، وغيرها من الوكالات المتعاونة، بإجراء تمرين تعلم عالمي منظم مع مجموعة متنوعة من السياقات وأنواع الجهات الفاعلة "المحلية" لفهم

- ما هي الممارسات القائمة والعوامل التمكينية والعوائق التي تواجه الجهات الفاعلة المحلية (بما في ذلك المنظمات التمثيلية) المشاركة في تحليل الحماية؟
- ما هي أكثر الأمور المطلوبة لدعم مشاركة وقيادة أكثر شمولاً من قبل المنظمات المحلية والوطنية في تحليل الحماية؟

المنهجية

استخدم البحث نهجاً متعدد الأساليب، بما في ذلك:

- استبيان عالمي تم توزيعه من خلال قنوات الحماية والتنسيق على الجهات الفاعلة المحلية، وتلقى 113 ردّاً من مختلف المناطق
- مراجعة أدبيات التقارير والندوات ودراسات الحالة الموجودة حول هذا الموضوع
- مشاورات إقليمية ومشاورات خاصة بالخبرة: بالتعاون مع شركاء مجموعة الحماية في جنوب السودان، ومنظمة برولاك في أمريكا اللاتينية، ومشاورات عبر الإنترنت مع مؤتمر الأطراف المعني بالحماية بقيادة المجتمع المحلي، والمنظمات التي تركز على الحماية المجتمعية/ المنظمات التي تركز على الإعاقة بقيادة منظمة CBM

قدمت لجنة الإنقاذ الدولية بعض النتائج الرئيسية خلال الجلسة؛ ومع ذلك، يرجى الاطلاع على التقرير التجميعي للمسح (الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية)، لمزيد من التفاصيل. سيقوم شركاء البحث بوضع اللمسات الأخيرة على منتج التعلم والدعوة في الأسابيع القادمة. يُرجى الاتصال بـ katie.grant@rescue.org إذا كانت لديك أي أسئلة حول البحث أو النتائج.

3. تأملات الفريق والمحاور الرئيسية

المحور 1: جعل التحليل على مستوى المجتمع المحلي العمود الفقري لعملية صنع القرار الاستراتيجي

كيف يمكننا ضمان استخدام التحليل على مستوى المجتمع المحلي كعمود فقري للتحليلات والقرارات على مستوى أعلى، وما الذي نخسره إذا لم نفعل ذلك؟

- جادلت جين فرنجية (جمعية التنمية البشرية، لبنان) بضرورة إحداث تحول جوهري في كيفية تقييم التحليل المجتمعي:
- يجب أن تنتقل الرؤى المجتمعية من التعامل معها على أنها "مدخلات" إلى التعامل معها على أنها "بنية تحتية" - أي يجب أن يتم تشكيل إطار المشاكل منذ البداية
- يجب تصميم أدوات التقييم مع المجتمعات، وليس فقط حولها، وذلك باستخدام أدوات تعداد محلية وأساليب تشاركية وأنظمة تغذية راجعة مستمرة



- يجب إنشاء سلسلة رسمية تربط بيانات المجتمع المحلي بمساحات التنسيق وصنع القرار؛ فبدون ذلك ستظل معرفة المجتمع المحلي مهمشة دائماً بسبب البيانات الموحدة الأسرع
- يجب على الجهات المانحة أن تشير إلى أن الملاءمة السياقية وبناء الثقة والاستجابة هي علامات الأداء
- وحددت ثلاث خسائر رئيسية عندما يغيب التحليل الذي يركز على المجتمع المحلي: الدقة (البيانات المجمعة تغفل الضعف وديناميكيات السلطة داخل الأسرة)، والشرعية (تآكل الثقة وزيادة المخاطر التشغيلية)، والكفاءة (تصميم حلول للمشاكل الخاطئة).

أكد توبت وروه أودراندني (AYA، جنوب السودان) على تجربة من AYA:

- التخطيط من القاعدة إلى القمة، المستنير بالتقييم المجتمعي، ضروري للبرمجة الإنسانية والإنمائية ذات الصلة في سياقات النزاع
- يجب وضع أدوات جمع البيانات في سياقها وترجمتها إلى اللغات المحلية
- من دون تحليل مجتمعي قائم على أسس سليمة، فإن البرمجة تخاطر بأن تكون مبنية على افتراضات بدلاً من الواقع
- يجب أن تكون آليات التغذية الراجعة قائمة على المساءلة على جميع المستويات: المانحين، والوطنيين، والمجتمعيين

وسلط ميدون باثيلي (منظمة أكشن موبتي، مالي) الضوء على نهج منظمة أكشن موبتي الذي يركز على المجتمع المحلي:

- تمكين المجتمعات المحلية في كل مرحلة - من جمع البيانات إلى التحليل إلى تخطيط العمل - يضمن الملكية والتأييد
- تسهل الأساليب التشاركية والشاملة تبني المجتمع المحلي لتحليل المخاطر والاستجابة لها
- ينبغي الاعتراف بآليات الحماية التقليدية والثقافية وبناء عليها.

الموضوع 2: ضمان التنوع والشمول في تحليل الحماية

كيف تساهم المنظمات التي تمثل الفئات المهمشة بشكل منهجي في تحليل الحماية، وكيف يمكن دعم ذلك بشكل أفضل؟

سلط محمد حامد (جمعية السفير للأشخاص ذوي الإعاقة، سوريا) الضوء على الدور الحاسم ولكن غالباً ما يتم تجاهله للمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى في تحديد المخاطر الخفية واحتياجات الحماية الخاصة بالمجتمع المحلي التي يغفلها التحليل الأوسع نطاقاً. ولذلك، لا يستطيع العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى الخدمات الإنسانية بشكل مستقل بسبب العوائق التي تعترضهم مما زاد من عزلتهم واعتمادهم على الآخرين. وكمثال على ذلك، تم تصميم آليات توزيع المساعدات دون مراعاة تحديات التنقل أو إمكانية الوصول. ونتيجة لذلك، اضطر بعض الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاعتماد على الآخرين لجمع المساعدات نيابة عنهم، مما يؤثر على استقلاليتهم وكرامتهم ويزيد من تعرضهم لمخاطر إضافية.

أوجزت أديس فيكتور (ASI، جنوب السودان) العوائق والفرص الرئيسية:

- غالباً ما تتم استشارة المنظمات غير الحكومية والمنظمات التمثيلية فقط في مرحلة التنفيذ، عندما تكون قدرتها على التأثير في التصميم ضئيلة للغاية
- إن عدم تطابق التمويل والقدرات يجعل هذه المنظمات قادرة فقط على المناصرة على "مستوى الصوت"، دون موارد لإدارة نظم المعلومات
- في السياقات الحساسة (على سبيل المثال، جونقلي وأعلى النيل)، تنطوي مشاركة المعلومات المتعلقة بالمخاطر على مخاطر حقيقية تتمثل في الانتقام من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية
- لقد نجح تطبيق الإطار التحليلي للحماية (الذي تم تكييفه للجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية من قبل أعضاء شبكة بالان في عام 2023) في الكشف عن المخاطر الخفية، بما في ذلك نقاط الضعف الخاصة بعشائر الأقليات والمخاطر المتعددة الجوانب التي تواجه النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة
- يمكن أن تزيد نماذج التنسيق المجتمعي والتفويضات الرسمية (على سبيل المثال، تمثيل المجموعات النسائية بنسبة 35% في جنوب السودان) من الضغط من أجل الإدماج
- توفر الأطر القانونية مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمبادئ التوجيهية المحددة (على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الإعاقة) عوامل تمكينية لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة



الموضوع 3: الانتقال من الرمزية إلى العمل الحقيقي الذي يقوده المجتمع المحلي

في سياق إعادة ضبط العمل الإنساني، كيف يمكننا ضمان أن يكون العمل بقيادة محلية جزءاً لا يتجزأ من العمل الإنساني وليس رمزياً؟

اقترحت جان فرنجية (لبنان) أربعة تحولات هيكلية ملموسة:

- التحوّل من التشاور إلى المشاركة في اتخاذ القرار: يجب أن تتجاوز المشاركة المجتمعية جمع الملاحظات
- موازنة التمويل مع الخطاب: يجب أن يتدفق التمويل المرن متعدد السنوات مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بحيث يغطي التكاليف الأساسية والتطوير المؤسسي، وليس فقط تنفيذ المشاريع
- بناء المساءلة نحو الأسفل: حلقات تغذية راجعة شفافة، وإعداد تقارير عامة للسكان المتضررين، ومؤشرات أداء تقيس الاستجابة وليس فقط المخرجات
- تغيير الحوافز والثقافة: يجب أن تكافى القيادة الشراكة والمراقبة وتقاسم السلطة
- "إن يكون العمل بقيادة محلية مجرد إضافة أو موضوع. بل سيصبح المبدأ التشغيلي لكيفية تصميم الاستجابة الإنسانية واتخاذ القرار بشأنها وتقديمها. هذا هو الفرق بين الإدماج كبيان، والإدماج كنظام."

وأضاف توينت وروه أودراندي (جنوب السودان):

- يجب أن تشغل المنظمات غير الحكومية المحلية وقادة المجتمع المحلي والمجموعات النسائية ومجموعات الشباب مقاعد رسمية في منصات التنسيق (مثل قيادة المجموعات)
- التمويل المباشر متعدد السنوات للمنظمات غير الحكومية الوطنية ضروري للحد من الاعتماد على الوسطاء الدوليين
- يجب أن تحل آليات التشاور والمساءلة المستمرة، المدفوعة محلياً، محل التقييمات التي تُجرى لمرة واحدة

حددت كارمن فيفاس فرانكو (فنزويلا) عائقين أساسيين:

- التحيز والاستخفاف المسبق بالمنظمات المحلية من قبل بعض الجهات الفاعلة الدولية، مما يؤدي إلى عدم ظهورها حتى في حال وجود قدرات وخبرات محلية
- العجز في الموارد اللازمة لإدارة التحليل: لا تخصص هياكل التمويل ميزانية ثابتة للعمل الفني لتحليل البيانات من قبل الجهات الفاعلة المحلية

أوجزت المكاسب السريعة من إشراك الجهات الفاعلة المحلية في وقت سابق:

- تقليل تكاليف الاحتكاك بالنسبة للمنظمات الدولية التي تصل إلى سياقات غير مألوفة (الجهات الفاعلة المحلية تضغط منحنى التعلم)
- دقة أكبر في التشخيص: المنظمات المحلية لديها معرفة عميقة وحالية وسياقية تتيح مؤشرات تأثير واقعية منذ اليوم الأول
- تعزيز النظام البيئي للبيانات: توفر الجهات الفاعلة المحلية مصادر بيانات أولية أكثر تنوعاً، مما يقلل من التحيز التأكيدي وتخفيف البيانات

أشارت كارمن أيضاً إلى أهمية التواجد الفعلي (وليس فقط عبر الإنترنت) في أماكن التنسيق، والحاجة إلى الموارد لدعم التمثيل من المنظمات الحدودية والإقليمية.

وتحدث ميدون باثيلي (مالي) عن النهج النسوي الذي تتبعه منظمة أكشن موبتي (المنفذة مع أوكسفام):

- تضمن المشاركة المجتمعية من مرحلة التحديد إلى مراحل التغذية الراجعة الاستدامة
- يجب أن يكون بناء القدرات طويل الأجل وليس لمرة واحدة، مما يسمح للمجتمعات المحلية بالاستمرار دون دعم المشروع
- يجب تقييم الموارد المالية والبشرية والزمنية للقيادة المجتمعية واستدامتها طوال دورة حياة المشروع

عكس محمد حامد الحاجة إلى ضخ الموارد للدعم:

- تعزيز القدرات المركزة والمصممة خصيصاً للمنظمات التمثيلية (مثل المنظمات غير الحكومية) لإجراء تحليل الحماية، وكذلك الاستفادة من المنظمات غير الحكومية كشركاء استراتيجيين
- توفير الموارد اللازمة لتوفير التسهيلات المعقولة، مثل وسائل النقل وأدوات الوصول، لضمان المشاركة الفعالة
- توفير الموارد اللازمة لتطوير نظم جمع البيانات وتحليلها على المستوى المحلي.
- توفير الموارد للأدوار القيادية للمنظمات المحلية لضمان استمرار مشاركتها.



- توفير موارد لتحسين الوصول إلى المباني والخدمات، وضمان أن يراعي تصميم المساعدات الإنسانية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة

قدم أديس فيكتور الإضافات التالية فيما يتعلق بنهج مشاركة القدرات:

- من "البناء" إلى "المشاركة والاستفادة" يرفض نهج 2026 نموذج التدريب "من أعلى إلى أسفل". وبدلاً من ذلك، يركز على تبادل الخبرات المتبادلة.
- الاستفادة من خبرات المنظمات غير الحكومية: بدلاً من المنظمات غير الحكومية الدولية (المنظمات غير الحكومية الدولية) التي تقوم بتعليم إدماج ذوي الإعاقة، يجب تمويل المنظمات غير الحكومية لتدريب المجموعات. فهم الخبراء في تخطي العوائق المحلية وينبغي أن يكونوا هم من يدققون في "إمكانية الوصول" لخطط الاستجابة الإنسانية.
- التمكين من تحليل المخاطر في مجال تحليل المخاطر: غالباً ما يكون لدى الجهات الفاعلة المحلية أفضل "حس" للمخاطر. يجب أن تركز مشاركة القدرات على إضفاء الطابع الرسمي على ذلك من خلال تحليل الحماية المشتركة. ويشمل ذلك:
- الإرشاد/المرافقة: موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية الذين يعملون تحت إشراف القادة المحليين أثناء التقييمات الميدانية.
- عيادات التحليل: جلسات شهرية حيث تجلس الجهات الفاعلة المحلية والدولية معاً للنظر في البيانات الأولية من خلال عدسة السن والنوع الاجتماعي والإعاقة، مما يضمن عدم ضياع الفروق الثقافية المحلية في "الترجمة" إلى تقرير.

5. أسئلة وأجوبة وصوت إضافي: إدماج الأشخاص ذوي الميول الجنسية والجندرية المتنوعة في تحليل الحماية

الأسئلة الواردة من الدردشة

1. ما هي الآليات الملموسة التي تضمن إدراج مجتمعات الميم+ بشكل هادف وأمن في تحليل الحماية، بدلاً من الإشارة إليها بشكل رمزي؟
 - أبرزت نايا رجب (SEEN، الشرق الأوسط) أن إطار تحليل الحماية (PAF 2023) يوضح أنه من الممكن إشراك المجتمعات - بما في ذلك مجتمعات الكوير - في فهم وإدارة مخاطر الحماية الخاصة بهم. ويتطلب التغيير المنهجي الحقيقي في مجال الحماية الإدماج الفعلي لجميع الفئات المهمشة: أفراد مجتمع الميم والمجموعات النسائية والنسوية والأشخاص ذوي الإعاقة. وشددت على أهمية نقل المجتمعات من الاستجابة السلبية للخطر إلى الإدارة الفعالة لحمايتهم الخاصة.
 2. في السياقات التي لا تزال الجهات الفاعلة الدولية تتحكم فيها الجهات الفاعلة الدولية إلى حد كبير في هياكل التمويل والتنسيق، ما هي التحولات الملموسة في سلطة صنع القرار التي رأيتها والتي تضع الجهات الفاعلة المحلية في مقعد القيادة بشكل حقيقي، بما يتجاوز التشاور؟
 - في سياق مناطق عملنا في مالي، وبفضل نظام «نيكسوس» الذي يجمع بين مشاريع التنمية (الحكم) والمشاريع الإنسانية، أصبحت المجتمعات المحلية أكثر اطلاعاً على المبادئ الأساسية للحكم (المشاركة، والالتزام، والمساءلة). وقد أدركت هذه المجتمعات أن محرك التغيير يكمن في مراعاة صانعي القرار لاحتياجاتها، ومن ثم فهي تشارك بفعالية في هذا الاتجاه.
 3. يضاف إلى ذلك استراتيجية التوطين التي تضع المجتمعات المحلية في صميم المشاريع والبرامج. اليوم، لكي يكون لمشروع ما تأثير حقيقي، أدركنا نحن الفاعلون المعنيون أنه من الضروري مراعاة الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المستفيدة وبشكل محدد. وهذا يتطلب مشاركتهم على جميع مستويات العملية (تحديد الاحتياجات، ووضع الاستجابات بما في ذلك خطة الخروج، وتنفيذ الإجراءات، والمتابعة والتقييم). هذا هو نهجنا كمنظمة (غير حكومية محلية بدعم من شركائنا الفنيين والماليين (مثل: أوكسفام
3. في سياق مناطق عملنا في مالي، وبفضل نظام «نيكسوس» الذي يجمع بين مشاريع التنمية (الحكم) والمشاريع الإنسانية، أصبحت المجتمعات المحلية أكثر اطلاعاً على المبادئ الأساسية للحكم (المشاركة، والالتزام، والمساءلة). وقد أدركت هذه المجتمعات أن محرك التغيير يكمن في مراعاة صانعي القرار لاحتياجاتها، ومن ثم فهي تشارك بفعالية في هذا الاتجاه.



• **Medoun:** أولاً، لا بد أن يمر أي تحليل يُجرى محلياً عبر المجتمعات المحلية (المستفيدين) وأن يتم بطريقة شاملة وتشاركية وفقاً للاحتياجات الفعلية (نقاط الضعف)؛ فهذا النهج يتيح التأثير بشكل كبير على أولويات التمويل.

- علاوة على ذلك، تتيح المرونة إجراء تحديث دوري للمخاطر، بهدف إعادة تكييف الإجراءات مع الاحتياجات الجديدة التي تم تحديدها.
- ويسمح التحليل بتحديد مخاطر الحماية، والتبادل مع المجتمعات المحلية حول الأسباب والعواقب وآليات الاستجابة التقليدية (الجيدة والقديمة) والإجراءات التي يجب اتخاذها (أولويات التمويل) وبشكل خاص حول آليات المتابعة والتقييم.

4. كيف يمكن لتحليل الحماية بقيادة محلية أن يؤثر بشكل هادف على أولويات التمويل، خاصة عندما تطلب الجهات المانحة في كثير من الأحيان أطر عمل موحدة وتقارير سريعة؟

• **Medoun:** من المهم، بل ومن الضروري، تزويد أداة التخطيط الآمن بالمعلومات قبل كل نشاط في السياق الحالي لمناطق عملنا. وستسمح المعلومات التي يتم جمعها بتحديد النهج الذي سيتم اتباعه لتنفيذ النشاط، أو تأجيله أو تعليقه بالاتفاق مع المجتمعات المستفيدة.

5. عندما تقود الجهات الفاعلة المحلية تحليل الحماية، كيف نضمن عدم تعرضها لمخاطر سياسية أو أمنية متزايدة، خاصة في سياقات الحماية الحساسة؟

• **Medoun:** من المهم، بل ومن الضروري، تزويد أداة التخطيط الآمن بالمعلومات قبل كل نشاط في السياق الحالي لمناطق عملنا. وستسمح المعلومات التي يتم جمعها بتحديد النهج الذي سيتم اتباعه لتنفيذ النشاط، أو تأجيله أو تعليقه بالاتفاق مع المجتمعات المستفيدة.

6. كيف يمكن إدماج الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك وسائل الإعلام المجتمعية والمنظمات التي يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة، بشكل منهجي في عمليات تحليل الحماية بدلاً من استشارتها بين الحين والآخر فقط؟

• **Medoun:** في هذا الصدد، يجب أولاً تقييم الحاجة إلى ذلك ومدى ملاءمته والمخاطر المرتبطة بإدماجه. ويجب أن يأخذ التحليل في الاعتبار جميع هذه الجوانب المتعلقة بالإدماج، وأن يحدد دور ومسؤولية كل طرف معني.

6. ملخص التوصيات الرئيسية

برزت التوصيات التالية من خلال مساهمات أعضاء الفريق والبحث الأساسي:

المجال	التوصيات
التمويل	توفير تمويل مخصص ومرن ومتعدد السنوات ومرن مباشرة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية يغطي التكاليف الأساسية والتطوير المؤسسي وحوكمة تحليل - وليس فقط تنفيذ المشاريع. تمويل التسهيلات المعقولة في النداءات كبند غير قابل للتفاوض في الميزانية.
تقاسم القدرات	التحول من التدريب لمرة واحدة إلى مشاركة القدرات بشكل مستدام وثنائي الاتجاه من خلال التعلم من الأقران ومجتمعات الممارسة (على سبيل المثال، نماذج PALAN و ProLAC). الاستثمار في التوجيه بناءً على احتياجات أصحاب المصلحة.
إشراك المنظمات التمثيلية والمجموعات المهمشة	إشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تقودها النساء ومجموعات مجتمع الميم وغيرها من المنظمات التمثيلية بنشاط بدءاً من تصميم العملية وحتى اتخاذ القرار، وليس فقط جمع البيانات. ضمان مواءمة أدوات جمع البيانات مع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.
الأدوات ونظم إدارة المعلومات	الاستثمار في نظم إدارة المعلومات المحلية وأدوات جمع البيانات الملائمة للسياق والمترجمة إلى اللغات المحلية. توسيع نطاق الوعي واستخدام إطار عمل البرنامج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة



ونسخته المعدلة. تعزيز منظومة البيانات لتحسين دمج الأساليب ومصادر البيانات التي تستخدمها الجهات الفاعلة المحلية.	
إشراك الجهات الفاعلة المحلية منذ بداية تصميم عملية التحليل. التأكد من أن الرؤى على مستوى المجتمع المحلي تسترشد رسميًا بالاستراتيجية والاستجابة الوطنية ودون الوطنية، وليس فقط البرمجة.	تصميم العملية
يجب أن تتحول الجهات الفاعلة الدولية من استخدام المنظمات المحلية كأدوات لجمع البيانات، إلى خلق مسارات للجهات الفاعلة المحلية لقيادة التحليل وإنتاج بياناتها. إضفاء الطابع الرسمي على الأدوار القيادية المحلية في هيكل التنسيق بين المجموعات والوكالات (بما في ذلك وظائف التنسيق المشترك والرؤساء المشاركين لمجموعات العمل الفنية المسؤولة عن إنتاج التحليل). بناء آليات مساءلة تنازلية مع حلقات تغذية راجعة شفافة للمجتمعات المتأثرة.	السلطة والاعتراف والحوكمة والمساءلة

7. الختام والخطوات التالية

اختتمت الجلسة مديرة الجلسة سارة برود التي لخصت الخلاصات الرئيسية بما في ذلك الحاجة الماسة إلى الموارد (البشرية والمالية والوقت)، وضرورة الانتقال من المشاركة الرمزية إلى المشاركة الهيكلية، وأهمية تضمين آليات التعلم المشترك منذ بداية أي نموذج حوكمة إنساني مشترك بين الوكالات. شارك منسق اللجنة العالمية للحماية جوزيب هيربروس التزام اللجنة العالمية للحماية بضممان دور هادف للجهات الفاعلة المحلية في تحليل الحماية. إنها أولوية من أولويات عام 2026 ومحرك رئيسي لعملية الدمج المستمرة، وهم يعتبرون هذا الحدث نقطة انطلاق. ستراجع اللجنة العالمية لحماية الطفل النهج القطاعي لتحليل مخاطر الحماية من أجل دمج المنظورات المجتمعية والمحلية بشكل أفضل، بما يتماشى مع التزامات إعادة التعيين. ووسعت اللجنة العالمية للحماية من نطاق عملها مع شبكة بالان ومجموعة الجهات المانحة للحماية وشركاء الحماية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز التغييرات الهيكلية التي تمكن المشاركة المحلية الهادفة في التحليل والتخطيط، بالإضافة إلى دعم الانتهاء من هذا البحث لتوليد توصيات عملية تسترشد بها الدعوة والمشاركة على مستوى المنظومة. اختتمت الجلسة بشهادات بالفيديو من أعضاء شبكة بالان.

تم الإعلان عن الخطوات التالية:

- سيتم نشر التقرير البحثي الكامل وإتاحته على موقع شبكة بالان للأبحاث المتعلقة بالمرأة
- سيتم تجميع الأسئلة المقدمة عبر الدردشة ودمجها في تقرير النتائج
- تمت مشاركة الاتصال بالبريد الإلكتروني للمتابعة في دردشة الجلسة

تم إعداد هذا التقرير بناءً على النص الرسمي للندوة عبر الإنترنت.

شبكة الجهات الفاعلة المحلية لتحليل الحماية IRC | (PALAN) | مارس 2026